إعادة بناء المؤسسة العسكرية الجنوبية

قراءة تحليلية في الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيس الجيش الجنوبي

مركز الأحقاف للدراسات الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center for Strategic Studies and Media

alahgafnet

المقدمة

تشهد الساحة الجنوبية على وجه الخصوص مرحلة مفصلية من تاريخها السياسي والعسكري حيث تتداخل التحديات الأمنية مع التحولات الإقليمية والدولية، وتتقاطع مشاريع القوى المحلية مع مصالح الفاعلين الخارجيين، في مشهد يعيد رسم خرائط القوة والنفوذ في منطقة تعد من أكثر مناطق العالم حساسية جيوسياسية وفي هذا السياق، تأتي دراسة واقع القوات المسلحة الجنوبية في ذكراها الرابعة والخمسين 2025 بوصفها محاولة علمية لتحليل مسار هذه المؤسسة العسكرية التي ارتبطت منذ نشأتها الأولى بكيان الدولة الجنوبية المستقلة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ثم عاشت مراحل الصعود والانكسار، والتفكك وإعادة التشكل، حتى صارت اليوم أحد أبرز الفواعل العسكرية والأمنية في اليمن والجزيرة العربية.

لقد تأسست القوات المسلحة الجنوبية على أنقاض الاحتلال البريطاني، واستمدت مشروعيتها الأولى من حركات التحرر الوطني التي خاضت نضالًا مسلحًا لتحقيق الاستقلال في عام 1967، ثم تحولت إلى ركن رئيسي في بناء الدولة الجنوبية الحديثة التي تبنت نموذج الدولة المركزية والحزب الواحد وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها تلك القوات في مجالات التدريب والانضباط العسكري والتسليح السوفيتي المتقدم نسبيًا في السبعينيات والثمانينيات، إلا أنها وقعت في فخ التسييس الحزبي والصراعات الداخلية وهو ما مهد لانهيارها في حرب 1994 أمام القوات الشمالية غير أن سقوط الجنوب لم يعنِ نهاية المشروع العسكري الجنوبي، بل شكل مرحلة كمون أعقبها حراك متدرج أعاد إحياء روح المقاومة الجنوبية، خصوصًا مع تصاعد سياسات الإقصاء والتهميش بعد الوحدة، وصولًا إلى الانفجار الكبير في 2015 الذي فتح الباب أمام إعادة تشكل هذه القوات بدعم من التحالف العربي، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة، لتخوض مرحلة جديدة عنوانها مكافحة الإرهاب، وتأمين الجنوب، وحماية الممرات البحرية الحيوية إن دراسة مسيرة القوات المسلحة الجنوبية اليوم تتجاوز كونها بحثًا في تاريخ مؤسسة عسكرية؛ إنها في حقيقتها نافذة لفهم التحولات العميقة في بنية الصراع اليمني والإقليمي، ومؤشر على طبيعة المرحلة القادمة في الجنوب: هل نحن أمام إرهاصات جيش دولة جنوبية مقبلة؟ أم أمام قوة انتقالية ذات طابع مناطقي–سياسي مؤقت؟ وهل يمكن لهذه المؤسسة أن تتحول إلى نموذج عسكري وطني حديث قادر على لعب دور إقليمي ودولي؟ هذه التساؤلات وغيرها تمثل جوهر الإشكالية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى تقديم تحليل أكاديمي شامل (تاريخي، سياسي، عسكري، واستراتيجي) لمسيرة القوات المسلحة الجنوبية منذ تأسيسها وحتى الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيسها عام 2025، مع ربط تلك المسيرة بسياقها الأوسع الحرب على الإرهاب، الصراع اليمني، التوازنات الخليجية، وأمن البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وتمتاز الدراسة بأنها لا تكتفي بالسرد التاريخي أو الوصفي، بل تقدم إطارًا تحليليًا متكاملاً عبر سبعة فصول عالجت أبعاد النشأة والتطور والتحديات والإنجازات، وانتهت إلى رسم ملامح مستقبلية حتى عام 2040.

ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على مقاربة تحليلية متعددة المستويات، شملت المنهج التاريخي لتتبع الجذور والتطورات، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الواقع الراهن، والمنهج الاستشرافي لوضع السيناريوهات المستقبلية والتوصيات الاستراتيجية. كما استندت إلى طيف واسع من المصادر، بما في ذلك الدراسات الأكاديمية، التقارير الدولية، الوثائق الصادرة عن المجلس الانتقالي الجنوبي والتحالف العربي، والمقابلات والتحليلات المنشورة في مراكز أبحاث متخصصة.

إن المحاور السبعة التي تشكل متن هذه الدراسة تناولت الموضوع من زوايا متعددة فقد استعرض المحور الأول الخلفية التاريخية والسياسية لتأسيس القوات المسلحة الجنوبية، فيما حلل المحور الثاني دورها في مكافحة الإرهاب وإعادة فرض الأمن، وتناول المحور الثالث أبعادها الإقليمية وتحالفاتها العسكرية، أما المحور الرابع فقد قدّم قراءة متعمقة لدورها في حماية الممرات البحرية والموارد الاستراتيجية، فيما ركز الفصل المحور على التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها، أما المحور السادس فقدّم تحليلًا استراتيجيًا شاملًا لمكانتها الراهنة، وصولًا إلى الفصل المحور الذي رسم الرؤية المستقبلية حتى عام 2040، واضعًا جملة من التوجهات والتوصيات لإعادة هيكلة هذه القوات وتحويلها إلى مؤسسة دفاعية وطنية حديثة.

وتأتي هذه الدراسة في لحظة حساسة؛ إذ يشهد الإقليم بأسره تصاعد الصراع الإسرائيلي–الإيراني، وتزايد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن، وتغير أولويات القوى الكبرى تجاه اليمن ومن هنا، فإن فهم مستقبل القوات المسلحة الجنوبية ليس مسألة جنوبية داخلية فحسب، بل عنصرًا أساسيًا في رسم معادلات الأمن الإقليمي والدولي. وعليه، فإن هذه الدراسة لا تخاطب صناع القرار الجنوبيين فقط، بل أيضًا مراكز الأبحاث الدولية، وجهات صنع القرار في العواصم الإقليمية والدولية المعنية بأمن الممرات البحرية واستقرار شبه الجزيرة العربية.

المحور الأول: النشأة التاريخية وتطور القوات المسلحة الجنوبية (1967–1990)

يشكّل تأسيس القوات المسلحة الجنوبية بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر 1967 حدثًا محوريًا في تاريخ الجنوب المعاصر، إذ تحوّلت تلك اللحظة من مجرد إعلان سياسي للاستقلال إلى مشروع بناء دولة حديثة امتلكت في غضون سنوات قليلة جيشًا وطنيًا منظّمًا يعدّ في ذلك الوقت من بين أكثر الجيوش العربية انضباطًا وهيكلية كانت البداية مع دمج قوات "الليوي" (Levy) والشرطة الاتحادية وقوات البادية التي كانت تعمل تحت إدارة الاستعمار البريطاني، مع الكوادر الوطنية التي شاركت في الكفاح المسلح لثورة 14 أكتوبر 1963.

في السنوات الأولى للاستقلال، مرحلة التأسيس وبناء العقيدة (1967–1971) واجهت الدولة الفتية تحديات جسيمة، أبرزها الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات البريطانية، والانقسامات السياسية بين فصائل الجبهة القومية وجبهة التحرير ومع ذلك، نجحت القيادة السياسية في عدن، بقيادة قحطان الشعبي ثم سالم ربيع علي، في وضع اللبنات الأولى لجيش وطني موحد

ركزت هذه المرحلة على دمج التشكيلات العسكرية المتعددة التي خلّفها الاستعمار البريطاني ضمن مؤسسة واحدة، وإعادة توزيعها على المناطق الجنوبية وتأسيس معسكرات التدريب المركزي في عدن ولحج وأبين واستقدام خبرات تدريبية من الاتحاد السوفيتي وكوبا وألمانيا الشرقية لبناء عقيدة عسكرية ذات طابع ثوري، قائمة على الولاء لفكرة الدولة الاشتراكية والتحرر القومي، وليس على الانتماءات القبلية أو المناطقية ورغم شح الموارد حينها، استطاعت الدولة أن تُرسي قاعدة تنظيمية صارمة، حيث أصبح الالتحاق بالمؤسسة العسكرية عملية انتقائية، يُشترط فيها المستوى التعليمي والالتزام الأيديولوجي.

شهدت بعدها مرحلة التوسع وإعادة الهيكلة (1972–1980) في هذه الفترة توسعًا كبيرًا في القدرات العسكرية، خصوصًا بعد اندماج جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في 1970 وتحولها إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ومع الدعم السوفيتي الكبير، تم إنشاء ألوية مدرعة، وقوات بحرية فعّالة في ميناء عدن، وقوات جوية اعتمدت على طائرات ميغ وسوخوي

كما شهدت هذه الفترة أول اختبار ميداني حقيقي للقوات الجنوبية في الحرب الحدودية مع اليمن الشمالي عام 1972، حيث برزت الحاجة لإعادة هيكلة الجيش بما يتناسب مع التحديات الإقليمية وتضمنت هذه المرحلة

خطوات أساسية منها إنشاء ألوية مدرعة ومشاة ميكانيكية في لحج والضالع وشبوة لتعزيز الجبهات الشمالية وتطوير الأكاديميات العسكرية والكليات الحربية، مثل الكلية العسكرية في صلاح الدين بعدن وكلية القيادة والأركان وتأسيس قوات بحرية قادرة على حماية السواحل الممتدة من باب المندب إلى المهرة بالإضافة إلى تعزيز الوجود الجوي من خلال مطار الريان في حضرموت وقاعدة العند الجوية وهذا التطور الهيكلي جعل الجيش الجنوبي في أواخر السبعينيات من أكثر الجيوش تسليحًا في الجزيرة العربية.

دخلت القوات المسلحة الجنوبية عقد الثمانينيات أطلق عليها مرحلة الذروة والتحديات الداخلية (1980–1989) وهي في أوج قوتها العسكرية والتنظيمية، لكنها أيضًا واجهت أشد مراحل الصراع الداخلي، إذ تأثرت المؤسسة العسكرية بالصراعات السياسية بين أجنحة الحزب الاشتراكي اليمني، لا سيما بعد أحداث 13 يناير 1986 الدامية، التي أودت بحياة الآلاف من الكوادر العسكرية والسياسية ورغم ذلك، احتفظ الجيش بقدراته الأساسية، وواصل تأمين الدولة وتحديث بعض أفرعه يمكن تلخيص أبرز سمات هذه المرحلة في:

تعزيز القدرات الدفاعية على الحدود مع الشمال تحسبًا لأي تصعيد.

الاعتماد الكلي على الدعم العسكري السوفيتي من حيث السلاح والتدريب.

تزايد التدخل السياسي في شؤون الجيش مما أثر على وحدته المهنية.

ظهور أجيال جديدة من الضباط الشباب الذين سيتولون أدوارًا مهمة بعد الوحدة.

مع توقيع اتفاق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، تم دمج القوات المسلحة الجنوبية مع نظيرتها الشمالية في إطار جيش وطني واحد، لكن عملية الدمج هذه كانت شكلية أكثر منها حقيقية فقد واجه أبرز الضباط الجنوبيون تهميشًا تدريجيًا، وتعرضت الوحدات الجنوبية للتفكيك والإقصاء وصولًا إلى حرب صيف 1994 التي انتهت بهزيمة القوات الجنوبية واستباحة مؤسساتها وبعد هذه الحرب، تم تسريح عشرات الآلاف من العسكريين الجنوبيين، وصودرت ممتلكاتهم، وأُعيد توزيع المعسكرات لصالح قيادات موالية لصنعاء، ما أدى إلى تفكك كامل للبنية العسكرية الجنوبية.

إن استعراض هذه المراحل يكشف بوضوح أن القوات المسلحة الجنوبية لم تكن مجرد تشكيل عسكري عابر، بل مشروع دولة بكل مقوماتها الأمنية والسياسية وقد تميزت تلك النشأة بعدة سمات استراتيجية أبرزها الطابع العقائدي والتنظيم الصارم حيث تم بناء الجيش على أسس مؤسسية غير قبلية، وهو ما ميّزه عن معظم جيوش المنطقة وأن الارتباط بالكتلة الشرقية وهو ما وفر له تسليحًا متقدمًا لكنه جعله تابعًا سياسيًا للاتحاد السوفيتي، ما أثر لاحقًا على استقلالية قراره بعد انهيار المنظومة الاشتراكية والقدرة على حماية الحدود والسواحل إذ لعب الجيش دورًا مركزيًا في تأمين الملاحة الدولية، خاصة في باب المندب وخليج عدن أما الاندماج السياسي والعسكري حيث كانت المؤسسة العسكرية أداة رئيسية للحزب الحاكم، ما جعلها عرضة للصراعات الداخلية.

فقد جات الذكرى الرابعة والخمسون لتأسيس هذه القوات في 2025 تستدعي هذا التاريخ بكل ما يحمله من إنجازات وانكسارات فاليوم، عندما تستعرض القوات المسلحة الجنوبية مسيرتها، فإنها لا تنطلق من فراغ، بل من إرث جيش كان له يوماً ما هيكل نظامي متكامل (قوات برية – بحرية – جوية – دفاع جوي). وعقيدة عسكرية وطنية مستقلة عن الولاءات الشخصية والقبلية تتخللها تجربة قتالية في حروب 1972 و1979 والدفاع عن السواحل لتجسيد إرث من التضحيات التي دفع ثمنها آلاف العسكريين الجنوبيين خلال مراحل الصراع والوحدة والحرب الأهلية وهذا الإرث لا يزال يلقي بظلاله على الرؤية المستقبلية للقوات المسلحة الجنوبية المعاصرة، التي ترى نفسها امتدادًا لذلك الجيش لا قطيعة معه، وتسعى لاستعادة تقاليده المؤسسية، مع تكييفها لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

المحور الثاني: التحولات الكبرى بعد الوحدة اليمنية وانعكاساتها على القوات المسلحة الجنوبية (1990–2011)

يمثل هذه الفترة مرحلة فارقة في تاريخ الجنوب اليمني والقوات المسلحة الجنوبية، إذ انتقل الجنوب من دولة مستقلة ذات مؤسسة عسكرية متكاملة الأركان إلى إقليم ضمن دولة موحدة، سرعان ما تحولت الوحدة من مشروع شراكة سياسية واقتصادية وأمنية إلى أداة هيمنة مركزية أدت إلى تفكيك البنية العسكرية الجنوبية وتهميش كوادرها، ثم دخلت البلاد في دوامة من الأزمات المتتالية التي مهدت لاحقًا لعودة الحراك الجنوبي المسلح وميلاد قوات المقاومة الجنوبية في العقد التالي

عقب توقيع اتفاقية الوحدة في 22 مايو 1990، كان الأمل الشعبي والسياسي في الجنوب واليمن عمومًا كبيرًا بأن تؤدي هذه الخطوة إلى توحيد الموارد والقدرات وبناء دولة قوية فقد كانت القوات المسلحة الجنوبية حينها تمتلك جيشًا منظمًا قوامه يقارب 57 ألف جندي وضابط موزعين بين القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي ولديها بنية تحتية عسكرية متقدمة نسبيًا تضم قواعد بحرية في عدن والمكلا، وقاعدة جوية في العند، وألوية مدرعة ومشاة ميكانيكية على الحدود الشمالية بالإضافة إلى خبرة قتالية ومؤسسية تراكمت عبر عقود من التدريب السوفيتي والمعارك الحدودية لكن منذ السنوات الأولى للوحدة، بدأت عملية تفكيك ممنهجة لهذه القدرات من خلال سياسات دمج غير متكافئة حيث تم تعيين قيادات شمالية في مواقع حساسة ضمن وزارة الدفاع وهيئة الأركان ونقل ألوية جنوبية إلى مناطق نائية أو إيقافها عن العمل بحجة إعادة الانتشار والعمل على تسريح آلاف الجنود والضباط تحت مسمى إعادة الهيكلة، مع بقاء نظرائهم الشماليين في مواقعهم وقد ترافق هذا المسار مع تهميش اقتصادي وإداري للمؤسسة العسكرية الجنوبية، حيث أُهملت مخصصاتها المالية، وأُغلقت بعض معسكراتها، وفُتحت الباب أمام شبكات تهريب السلاح والموارد.

تعد حرب صيف 1994 نقطة الانهيار الكبرى للقوات المسلحة الجنوبية فبعد تفاقم الخلافات السياسية بين شريكي الوحدة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، اندلعت الحرب في مايو 1994 واستمرت حتى يوليو من العام نفسه، وانتهت بسيطرة قوات صنعاء على عدن وبقية محافظات الجنوب ما بداء في انعكاسات الحرب على الجيش الجنوبي حيث تم تدمير البنية التحتية العسكرية الجنوبية بشكل واسع النطاق، بما في ذلك القواعد الجوية والبحرية ونهب المعسكرات والمخازن وتحويلها إلى ممتلكات خاصة أو قواعد لألوية شمالية كما عملت على تسريح أكثر من 100 ألف جندي وضابط جنوبي وحرمانهم من مرتباتهم ومعاشاتهم التقاعدية وإقصاء الكفاءات الجنوبية من أي مواقع قيادية في وزارة الدفاع وأنتج عن هذه المرحلة هو إلغاء فعلي للقوات المسلحة الجنوبية ككيان مؤسسي مستقل فرض هيمنة شمالية على

القطاعين العسكري والأمني في المناطق الجنوبية وبداية تشكّل بيئة ناقمة في الجنوب، ستتحول لاحقًا إلى حراك سياسي ومسلح الا ان بعد الحرب، فرضت السلطة في صنعاء سياسة الإلحاق الكامل حيث تحولت المحافظات الجنوبية إلى مناطق عسكرية تدار بقرارات مركزية، وأُعيد توزيع ثرواتها لصالح مراكز النفوذ في الشمال.

أبرز سمات هذه المرحلة:

انتشار واسع للألوية الشمالية في الجنوب، خاصة في حضرموت وشبوة وأبين.

سيطرة على الموارد النفطية في المسيلة وقطاع 4 في شبوة، حيث حُرم الجنوب من عائداتها.

تهميش متعمد للكوادر العسكرية الجنوبية واستبدالهم بقيادات محسوبة على النظام السابق.

تنامي الفساد المالي والإداري في وزارتي الدفاع والداخلية.

مع اتساع الهوة بين الجنوب والسلطة المركزية، بدأت مرحلة جديدة عنوانها الحراك الجنوبي السلمي، والذي اعتمد بدرجة كبيرة على العسكريين المسرحين فقد قاد هؤلاء الضباط المتقاعدون والمهمّشون الحراك الشعبي في عدن والمكلا والضالع، مطالبين بإعادة حقوقهم الوظيفية والعسكرية وإعادة النظر فى نتائج حرب 1994 وإنهاء نهب الأراضي والثروات في الجنوب

ومع تصاعد هذا الحراك، بدأت تظهر بوادر التنظيم العسكري الموازي، حيث تشكلت مجموعات محلية لحماية المظاهرات، وبرزت روح المقاومة المسلحة الكامنة التي ستنفجر لاحقًا بعد 2011 مع انهيار الدولة المركزية حيث جاءت أحداث 2011 (ثورات الربيع العربي) لتفتح الباب أمام سقوط السلطة المركزية وضعف النظام مما سمح للجنوبيين بإعادة تنظيم صفوفهم عسكريًا فقد عاد آلاف العسكريين المسرحين إلى الساحة، وشهدت المحافظات الجنوبية فراغا أمنيا واسعا، استغلته القاعدة للتوسع في أبين وشبوة، لكنه أيضًا سمح بولادة قوات المقاومة الجنوبية التي ستصبح لاحقًا العمود الفقري للقوات المسلحة الجنوبية الجديدة إن مرحلة ما بعد الوحدة حتى 2011 مثّلت المرحلة الأشد قسوة على المؤسسة العسكرية الجنوبية، إذ تحولت من جيش منظم إلى مجتمع من المسرحين والمهمّشين، ما أفرز لاحقًا بيئة مقاومة، كانت بذرتها الأولى للحراك، وأساسًا للانطلاقة اللاحقة التي تناولناها في الفصول اللاحقة.

المحور الثالث: صعود المقاومة الجنوبية وإعادة تشكيل القوات المسلحة الجنوبية (2012–2017)

تعتبر هذي المرحلة الأكثر حساسية في تاريخ الجنوب الحديث، حيث شهدت هذه الفترة ميلاد المقاومة الجنوبية المسلحة كقوة واقعية على الأرض بعد عقود من التهميش، وبداية التحول من مجرد حراك سياسي احتجاجي إلى كيان عسكري منظّم شكل النواة الأولى للقوات المسلحة الجنوبية المعاصرة وقد جاء هذا التحول نتيجة تراكمات عقود من الإقصاء العسكري والاقتصادي والسياسي الذي سبق هذه المرحلة، ووجد فرصته في الفراغ الأمني والسياسي الذي ضرب اليمن بعد أحداث 2011 وسقوط النظام المركزي مع اندلاع ثورة فبراير 2011 في اليمن، دخلت البلاد مرحلة تفكك مؤسسات الدولة المركزية، بما في ذلك الجيش اليمني الذي كان يخضع لهيمنة عائلية وشخصية لنظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح وفي هذا السياق انسحبت العديد من الألوية من مواقعها في الجنوب، تاركة فراغًا أمنيًا واسعًا لتستفاد منه التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها القاعدة وداعش، من هذا الفراغ للسيطرة على مناطق في أبين وشبوة وحضرموت وتزايدت المطالب الجنوبية بفك الارتباط أو على الأقل استعادة الإدارة الذاتية كان هذا الوضع أشبه بفرصة تاريخية للجنوبيين لإعادة تنظيم صفوفهم، مستفيدين من خبرات عسكرية متراكمة لدى المسرحين من الجيش السابق حيث نشأة المقاومة الجنوبية المسلحة في بداية 2012 كحركة عسكرية–شعبية تهدف إلى حماية المدن الجنوبية من الفوضى والإرهاب والتصدي لمحاولات التمدد الحوثي–الصالحي لاحقًا وإعادة الاعتبار للقضية الجنوبية من خلال الفعل المسلح لا الاحتجاج السلمي فقط وقد ساهمت عوامل عدة في نشوء المقاومة منها الإرث العسكري السابق من خلال وجود آلاف الضباط المسرحين أصحاب الخبرة وعمل الدعم الشعبي الجنوبي الذي رأى في المقاومة أداة دفاع عن الأرض والهوية وكذلك الدعم الإقليمي المحدود في البداية، ثم المتزايد لاحقًا خصوصًا من التحالف العربي بعد 2015 ومع اجتياح الحوثيين وصالح لعدن وبقية مدن الجنوب في مارس 2015، دخلت القضية الجنوبية مرحلة حاسمة فقد لعبت المقاومة الجنوبية الدور الرئيسي في تحرير عدن (يوليو 2015) بدعم مباشر من قوات التحالف العربي، خصوصًا الإمارات العربية المتحدة وتأمين لحج وأبين وشبوة تدريجيًا وإعادة السيطرة على المنشآت الحيوية مثل الموانئ والمطارات وهذه الحرب كانت بمثابة الاختبار العملي الأول للمقاومة الجنوبية، وأثبتت قدرتها على التحول من مجموعات محلية إلى قوة منظمة لها قيادة وألوية وهيكلية واضحة وبعد تحرير عدن ومعظم الجنوب، برزت الحاجة إلى تأسيس قوات نظامية تنهي حالة الفوضى وتؤسس لمؤسسة عسكرية حديثة. وهنا ظهرت

قوات الحزام الأمني في عدن ولحج وأبين.

قوات النخبة الحضرمية (2016) التي خاضت معركة تحرير المكلا من القاعدة.

قوات النخبة الشبوانية التي أمنت شبوة وحقول النفط وتحولت بعد ذلك الى قوات دفاع شبوه.

تشكيل قوات العمالقة كقوة ضاربة جنوبية شاركت في جبهات الساحل الغربي.

إن صعود المقاومة الجنوبية خلال هذه المرحلة لم يكن مجرد استجابة طارئة للفراغ الأمني، بل مثل تعبيرًا عن مشروع وطني متجذر، استطاع أن يعيد للجنوب شيئًا من توازنه المفقود وأن يضعه في موقع مؤثر في معادلة الصراع اليمني من الاحتجاج إلى التنظيم الذي تحوّل الحراك السلمي إلى مقاومة مسلحة منظمة ومن الدفاع الذاتي إلى التحرير عندما بدءًا بحماية الأحياء والمدن و صولًا لتحرير عدن والمكلا ومن العشوائية إلى المؤسسية من خلال تشكيل قوات الحزام والنخب والعمالقة ومن العزلة إلى الشراكة الإقليمية ومشاركة فعالة في التحالف العربي ومن التهميش إلى العودة للمشهد السياسي حيث أصبح للقضية الجنوبية وزن عسكري داعم ويمكن القول إن هذه المرحلة (2012–2017) كانت ولادة ثانية للقوات المسلحة الجنوبية، ولكن في ظروف بالغة التعقيد. فبينما فقد الجنوب جيشه بعد 1994، تمكن خلال هذه السنوات من استعادة جوهر القوة العسكرية من خلال المقاومة، مستفيدًا من الدعم الشعبي والتحالف العربي، لتصبح هذه القوات اليوم ركيزة أساسية لأي مشروع سياسي مستقبلي للجنوب.

المحور الرابع: مرحلة الاستعادة والمواجهة – المحطات العسكرية الكبرى (2012–2022)

شهد الجنوب اليمني خلال العقد الممتد من عام 2012 وحتى عام 2022 مرحلة استثنائية من حيث حجم التحديات الأمنية والتحولات العسكرية التي أعادت صياغة المشهد الاستراتيجي برمته كانت هذه الحقبة بمثابة الامتحان الأكبر للقوات المسلحة الجنوبية التي كانت قد خرجت ضعيفة ومهمشة من عقود من الصراع والتفكيك، لتجد نفسها أمام واقع ميداني بالغ التعقيد فرضته سيطرة التنظيمات الإرهابية وتفاقم الانهيار المؤسسي للدولة المركزية لم يكن أمام الجنوب سوى خيار المواجهة المباشرة وإعادة تشكيل بنيته الدفاعية، ليس فقط لحماية أراضيه ومجتمعه، بل أيضًا لاستعادة دوره كفاعل أمني رئيسي في معادلة الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء بدأت ملامح هذه المرحلة تتشكل مع عملية "السيوف الذهبية"

في يونيو 2012، والتي جاءت كرد فعل مباشر على سيطرة تنظيم القاعدة – الذي اتخذ مسمى "أنصار الشريعة" – على محافظة أبين ومدنها الرئيسية زنجبار وجعار. هذه السيطرة لم تكن مجرد حادثة عابرة، بل مثّلت أول اختبار حقيقي لقدرة القوى المحلية على تحرير أرضها بعد عقود من الاعتماد على المركز انطلقت العملية بهجوم متعدد المحاور قادته المقاومة – الذي كان آنذاك خليطا هشًا من بقايا الجيشين الشمالي والجنوبي – بمساندة اللجان الشعبية في أبين ولحج، وبتنسيق استخباراتي محدود من التحالف الإقليمي الذي لم يكن قد دخل بعد مرحلة التدخل العسكري المباشر ورغم أن العملية نجحت في استعادة المدن بعد عام كامل من سيطرة القاعدة، إلا أن غياب خطة تثبيت أمنية شاملة وعدم وجود قوات محلية منظمة لتأمين المناطق المحررة، أديا إلى بقاء الجذور الإرهابية كامنة في تضاريس المحافظة الجبلية، تنتظر فرصة أخرى للانبعاث ومع اتساع رقعة الفوضى عقب اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، واندلاع الحرب الشاملة في مارس 2015، انهارت معظم مؤسسات الدولة المركزية، لتفتح الباب واسعًا أمام التنظيمات الإرهابية كي تتمدد من جديد، هذه المرة نحو محافظات أكثر حساسية من حيث الموقع والثروة، وعلى رأسها حضرموت وشبوة كان الحدث الفاصل هو سقوط مدينة المكلا في أبريل 2015

بيد القاعدة، التي حولتها إلى إمارة متطرفة تديرها بعقلية دولة ظل، حيث نهبت نحو مئتي مليون دولار من فرع البنك المركزي، وأطلقت سراح مئات السجناء بينهم قيادات خطيرة، وسيطرت على الميناء الحيوي وطرق تصدير النفط، لتصبح حضرموت الساحل منصة تمويل وتجنيد عابرة للحدود

هنا بدأ التحول النوعي في الاستجابة الجنوبية بدعم مباشر من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ففي الرابع والعشرين من أبريل 2016، أُطلقت عملية تحرير المكلا بقيادة اللواء فرج البحسني وقوات "النخبة الحضرمية" التي تشكلت حديثًا بإشراف إماراتي، وبغطاء جوي ولوجستي مكثف هذه العملية كانت خاطفة وحاسمة؛ فقد انهار دفاع القاعدة بسرعة أمام زحف القوات المحلية المدربة، التي استفادت من انسحاب تكتيكي مفاجئ لعناصر التنظيم نحو وادي حضرموت ومأرب والبيضاء أعاد هذا التحرير الحياة الاقتصادية إلى الميناء، وأطلق شرارة مرحلة جديدة عنوانها بروز القوات الجنوبية المحلية كبديل واقعي للجيش الوطني التقليدي الذي أثبت عجزه المزمن ولم يتوقف المسار عند المكلا، بل تواصلت عمليات الاستعادة بوتيرة متسارعة. ففي فبراير 2018، دشنت قوات النخبة الحضرمية عملية "وادي المسيني"، مستهدفة أحد أخطر المعابر التي استخدمتها القاعدة لنقل الأسلحة والأموال بين الساحل والوادي العملية استغرقت يومين من الحصار والاشتباك المدروس، وأسفرت عن سيطرة كاملة على الوادي ومصادرة مخازن ضخمة من الأسلحة والذخائر. هذه العملية أعادت رسم الخريطة الأمنية لحضرموت، إذ أغلقت شريانًا كان يغذي التنظيمات لسنوات.

في الشهر نفسه من العام ذاته، انتقلت المواجهة إلى محافظة شبوة عبر عملية "السيف الحاسم"، التي قادتها قوات النخبة الشبوانية – والتي ستعرف لاحقًا بقوات دفاع شبوة – بدعم إماراتي واسع. انطلقت العملية من محورين رئيسيين: الصعيد والمصينعة، وتمكنت خلال أيام من طرد العناصر الإرهابية من معاقلها، وتأمين مناطق النفط والغاز وعلى رأسها منشأة بلحاف. كان لهذه العملية أثر اقتصادي مباشر، إذ أعادت الثقة النسبية للشركات الدولية العاملة في قطاع الطاقة، وفتحت الباب لعودة تدريجية للاستثمار غير أن المشهد لم يهدأ؛ فمع تعقيدات الصراع السياسي بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، واستمرار التدخلات المتشابكة، عادت فلول القاعدة لتنشط في بعض جيوب أبين وشبوة بين 2020 و2022، ما استدعى إطلاق مرحلتين متتاليتين من العمليات عُرفتا بـ"سهام الشرق" و"سهام الجنوب". انطلقت عملية "سهام الشرق" في أواخر أغسطس 2022 كحملة منظمة لتطهير محافظة أبين من الخلايا الإرهابية، مع تركيز خاص على تفكيك المعسكرات السرية في المحفد والوضيع ومودية، وتأمين الطرق الرابطة بين عدن والمكلا. شاركت في هذه العملية قوات الحزام الأمني وألوية الدعم والإسناد والعاصفة، تحت إشراف عملياتي مباشر من المجلس الانتقالي الجنوبي وبتنسيق مع التحالف. أدت العملية إلى تراجع ملحوظ في نشاط التنظيم وإعادة فتح خطوط النقل التجاري.

أما "سهام الجنوب"، فقد جاءت بعد أسابيع قليلة لتكمل الطوق الأمني في شبوة. انتشرت قوات دفاع شبوة بسرعة في مديريات الصعيد والمصينعة، وسيطرت على معسكر طُفّة، وأعادت فرض السيطرة على مناطق كانت تشكل بوابات تهريب وإمداد لعناصر القاعدة. هذا التتابع الزمني بين العمليات عكس تطورًا لافتًا في قدرة القوات الجنوبية على التخطيط متعدد الجبهات، وعلى التنسيق بين الوحدات المختلفة ضمن إستراتيجية موحدة.

إن ما يميز هذه المرحلة الممتدة بين 2012 و2022 ليس فقط حجم العمليات وعددها، بل التحول البنيوي في طبيعة الفعل العسكري الجنوبي. فقد انتقلت القوات من حالة التشتت والارتجال إلى حالة التنظيم المحترف، مستندة إلى دعم إقليمي نوعي، وإلى قبول شعبي واسع في المحافظات التي عانت من الإرهاب. أصبحت النخبة الحضرمية نموذجًا يحتذى به في حضرموت، والحزام الأمني قوة ردع في عدن وأبين، ودفاع شبوة حارسًا لثروة النفط والغاز، فيما شكلت قوات العمالقة الذراع الهجومية في معارك متقدمة خارج حدود الجنوب أحيانًا.

لكن هذه النجاحات لم تكن خالية من التحديات. فغياب استراتيجية تثبيت شاملة – سياسية واقتصادية وأمنية – بعد كل عملية، جعل بعض المناطق عرضة لعودة النشاط الإرهابي بعد سنوات قليلة من التحرير، كما حدث في أبين كما أن الاعتماد الكبير على الدعم الخارجي خلق إشكاليات تتعلق بالسيادة والتمويل المستدام، وجعل بعض الأطراف الداخلية تتهم هذه القوات بأنها أدوات نفوذ إقليمي. ومع ذلك، فإن نتائج هذه المرحلة تبقى حاسمة: فقد تراجع نشاط القاعدة بنسبة تجاوزت السبعين في المئة في معظم محافظات الجنوب، وأعيد فتح الموانئ وخطوط النفط، وتحوّل الجنوب من مصدر تهديد عالمي إلى شريك إقليمي في مكافحة الإرهاب.

البعد السياسي لهذه المرحلة لا يقل أهمية عن بعدها العسكري؛ إذ ساهمت العمليات في تعزيز موقع المجلس الانتقالي الجنوبي كممثل رئيسي للقضية الجنوبية، ومنحته شرعية ميدانية في نظر المجتمع الدولي، خصوصًا مع مشاركة هذه القوات في تأمين الملاحة الدولية في خليج عدن وباب المندب. كما وفرت هذه النجاحات العسكرية أرضية للتفاوض السياسي المستقبلي، سواء في إطار دولة اتحادية أو في مشروع استعادة الدولة الجنوبية

أما البعد الاجتماعي، فقد تمثل في عودة الثقة الشعبية التدريجية بالمؤسسة العسكرية الجنوبية التي غابت أو غُيبت منذ 1994. إذ رأى المواطن الجنوبي أن الأمن بات يتحقق بيد أبنائه، وأن المعارك لم تعد أدوات تصفية حسابات سياسية بل معارك بقاء ضد عدو مشترك هو الإرهاب. هذه الروح الشعبية ساعدت القوات

على التجنيد المحلي السريع، وعلى الحصول على معلومات استخباراتية دقيقة من الأهالي، ما رفع من فعالية العمليات

واما البعد الاقتصادي بدوره كان حاضرًا بقوة، إذ إن تأمين المنشآت النفطية والموانئ أعاد للحكومة موارد مالية، وفتح الباب لعودة الشركات النفطية والغازية إلى حضرموت وشبوة، وقلص من عمليات التهريب والجباية غير الشرعية التي كانت تمثل شريان تمويل للقاعدة. كما ساعدت هذه الإجراءات على خلق بيئة ملائمة لإطلاق مشاريع إعادة إعمار جزئية في المدن المحررة.

في المحصلة، يُظهر الخط الزمني الممتد من عملية "السيوف الذهبية" إلى "سهام الجنوب" أن القوات المسلحة الجنوبية استطاعت أن تعيد تشكيل ملامح الأمن في الجنوب، وأن تفرض واقعًا جديدًا قائمًا على القوة المحلية المدعومة إقليميًا، بعيدًا عن المركزية القديمة التي أثبتت فشلها. لقد تحولت هذه القوات من حالة الدفاع عن المدن في أطراف أبين ولحج عام 2012، إلى قيادة عمليات هجومية استراتيجية على مستوى محافظات بأكملها بحلول 2022 لكن هذا النجاح يظل هشًا ما لم يُستكمل بإطار سياسي مستقر، وإصلاحات هيكلية تجعل هذه القوات جزءًا من مؤسسة دفاعية معترف بها دوليًا، وليست مجرد وحدات مناطقية. كما أن استمرار الخلايا الإرهابية في وادي حضرموت والبيضاء، وتداخلها مع شبكات تهريب عابرة للحدود، يشير إلى أن المعركة لم تنتهِ، بل انتقلت من طور السيطرة المباشرة إلى طور حرب الظل.

هذا العقد كان مرحلة التحول العسكري الأعمق في تاريخ الجنوب الحديث؛ من صيف الدم في أبين 2012 إلى تحرير المكلا 2016، ثم إلى سلسلة عمليات 2018–2022 التي أكملت إعادة رسم الخريطة الأمنية. لقد قدمت القوات المسلحة الجنوبية نموذجًا لجيش ناشئ في بيئة ما بعد الدولة، استطاع أن يحقق مكاسب ميدانية حقيقية، وأن يؤسس لشرعية موازية في مواجهة الإرهاب. غير أن التحدي الأكبر أمامه اليوم ليس تحرير أرض جديدة، بل تثبيت هذا الإنجاز ضمن إطار سياسي وقانوني واقتصادي مستدام، يحمي الجنوب من إعادة إنتاج دوامة الفوضى

المحور الخامس: الذكرى 54 لتأسيس القوات المسلحة الجنوبية – بين الرمزية والاستراتيجية (2025)

تأتي الذكرى الرابعة والخمسون لتأسيس القوات المسلحة الجنوبية في العام 2025 في سياق تاريخي وسياسي بالغ الأهمية؛ إذ لم تعد هذه المناسبة مجرد استذكار لتاريخ تأسيس جيش وطني في جنوب اليمن إبان دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1969 بل تحولت إلى منصة لتقييم تجربة نصف قرن من الكفاح والتحولات العسكرية والسياسية التي مر بها الجنوب، خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي شهدت انهيار الدولة المركزية، وحرب 1994، وصعود الحركات الإرهابية، ثم مرحلة الاستعادة والمواجهة التي تناولناها في الفصل الرابع إن هذه الذكرى ليست احتفالية بروتوكولية فحسب، بل هي رسالة رمزية إلى الداخل والخارج بأن الجنوب استطاع، رغم كل محاولات التفكيك والتهميش، أن يستعيد جوهر مؤسسته العسكرية وأن يعيد صياغة دوره ضمن معادلة الأمن الإقليمي والدولي وهي أيضاً مناسبة لتقييم مسار هذه القوات هل تحولت من مجرد قوة مواجهة للإرهاب إلى نواة جيش وطني متكامل الأركان وهل تستطيع أن تتحمل عبء المستقبل السياسي والاقتصادي للجنوب في ظل التحولات الجارية

من الناحية التاريخية، تعود جذور القوات المسلحة الجنوبية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر 1967، حيث تأسس جيش وطني جنوبي من بقايا جيش الليوي والقوات النظامية البريطانية السابقة. وفي 1971–1972 شهد هذا الجيش أولى محاولاته للتحديث وإعادة الهيكلة، ثم دخل في مرحلة ذروة القوة خلال الثمانينيات، قبل أن يتعرض للتفكيك المنهجي عقب حرب صيف 1994، وما تلاها من سياسات إقصاء وإلحاق.

الذكرى الرابعة والخمسون إذن تستحضر ذاكرة وطنية جامعة لأجيال الجنوب التي خدمت في القوات المسلحة قبل الوحدة وتضحيات آلاف الضباط والجنود الذين أقصوا أو سرحوا أو أعدموا أو نُفوا بعد 1994 لكنها في الوقت نفسه تعكس القطيعة التاريخية التي حدثت بعد الوحدة وما تبعها من تفكيك ممنهج وهو ما جعل الذكرى في 2025 ليست فقط احتفالًا بالماضي، بل أيضًا تأكيدًا على استعادة الدور المفقود وإحياء الهوية العسكرية الجنوبية ففي عام 2025، تأتي هذه الذكرى ضمن مشهد سياسي لا يزال متقلبًا حيث لا تزال المفاوضات الدولية بشأن مستقبل اليمن قائمة، والمجلس الانتقالي الجنوبي يطرح نفسه ممثلًا سياسيًا وعسكريًا للجنوب توظف هذه الذكرى سياسيًا على أكثر من مستوى لتأكيد شرعية القوات المسلحة الجنوبية أمام الشارع كقوة حماية وأمن وليست ميليشيا ولتقديم الجنوب كشريك موثوق في مكافحة الإرهاب وحماية المصالح الاستراتيجية (النفط، الموانئ، الملاحة الدولية) وكرسالة إلى الأمم المتحدة والدول الكبرى بأن الجنوب يمتلك "مؤسسة عسكرية منظمة" قادرة على أن تكون جزءًا من أي تسوية سياسية مقبلة

فهذه الأبعاد تجعل الذكرى ليست مجرد طقس عسكري، بل ورقة ضغط دبلوماسية تسعى القوى الجنوبية لاستثمارها في أي عملية تفاوضية، سواء أفضت إلى استعادة الدولة الجنوبية أو إلى صيغة اتحادية بشروط مختلفة لا يمكن الحديث عن الذكرى الرابعة والخمسين دون استعراض المسار العسكري الذي تحقق منذ 2016 وحتى 2022، والذي جعل القوات المسلحة الجنوبية اليوم تقف على أرض صلبة. ويمكن تلخيص أبرز هذه الإنجازات في المحاور التالية:

تحرير المكلا (2016): عملية مفصلية أنهت سيطرة القاعدة على أهم مدينة ساحلية نفطية، وأعادت لحضرموت دورها الاقتصادي والأمني.

تأمين شبوة (2018): عبر عمليات "السيف الحاسم" و"سهام الجنوب" التي أعادت السيطرة على منشآت الغاز والنفط ومنعت تهريبها.

تطهير أبين (2022): من خلال "سهام الشرق" التي أغلقت معاقل تاريخية للقاعدة في المحفد ومودية والوضيع.

تأمين الملاحة الدولية: عبر قوات خفر السواحل الجنوبية وقوات العمالقة المشاركة في حماية باب المندب وخليج عدن.

هذه الإنجازات العسكرية لم تكن معزولة عن الحاضنة الشعبية، بل جاءت بدعم مجتمعي واسع يرى فيها استعادة لكرامة الجنوب وحماية لمصالحه الاستراتيجية

الذكرى كأداة لإعادة بناء الهوية الوطنية

تسعى قيادة القوات المسلحة الجنوبية، بالتعاون مع المجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جعل هذه الذكرى مناسبة لإعادة بناء الهوية الوطنية الجنوبية على أسس جديدة. فالأجيال الشابة التي التحقت بالحزام الأمني وقوات النخبة والعمالقة لم تعش تجربة الدولة الجنوبية السابقة (1967–1990)، وهي بحاجة إلى سردية وطنية جامعة تربط بين الماضي المجيد والمستقبل المرجو ولهذا، تتضمن فعاليات الذكرى عادة عروضًا عسكرية واسعة في عموم الجنوب وتكريمًا للرواد الأوائل من الضباط القدامى الذين ساهموا في تأسيس الجيش الجنوبي وندوات فكرية وأمنية تناقش مستقبل المؤسسة العسكرية في ظل التحولات الراهنة إصدار وثائق وأدبيات تاريخية توثق مسيرة القوات منذ 1967 وحتى اليوم إن الاحتفاء بالذكرى 54 لا يُنظر إليه فقط من منظور داخلي، بل هو رسالة للخارج بأن الجنوب قادر على أن يكون حليفًا استراتيجيًا في تأمين مضيق باب المندب وخليج عدن، وهما شريانان حيويان للتجارة الدولية ومكافحة الإرهاب العابر للحدود، خصوصًا مع ارتباط القاعدة في اليمن بعمليات في القرن الإفريقي والجزيرة العربية والعمل على

ضبط موارد الطاقة والحد من تهريبها، وهو ملف له انعكاسات على الاقتصاد العالمي وأسواق النفط وقد بدأت بعض الدول، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في إبداء اهتمام متزايد بدعم قدرات هذه القوات، سواء عبر برامج تدريبية أو دعم استخباراتي، في إطار الحرب الدولية على الإرهاب.

من الناحية الأكاديمية، تمثل هذه الذكرى نقطة تقاطع بين الذاكرة التاريخية والمستقبل السياسي فهي من جهة تستدعي رمزية جيش الدولة الجنوبية السابقة بكل ما يحمله من دلالات الاستقلال والسيادة، ومن جهة أخرى تعبر عن مشروع مستقبلي يسعى لبناء مؤسسة عسكرية وطنية حديثة كما أن هذه الذكرى تُظهر مدى التحول في ميزان القوى في اليمن؛ إذ لم تعد صنعاء وحدها مركز الثقل العسكري، بل ظهر الجنوب كلاعب رئيسي قادر على فرض أجندته الأمنية.

تؤكد الذكرى الرابعة والخمسون لتأسيس القوات المسلحة الجنوبية أن هذه المؤسسة استطاعت، خلال نصف قرن من الصراع والانتكاسات والتحولات، أن تبقى حاضرة في وعي الشعب الجنوبي، وأن تستعيد اليوم جزءًا كبيرًا من دورها ووظيفتها. لكنها أيضًا تضع على عاتقها مسؤولية جسيمة للمستقبل: كيف يمكن تحويل هذه القوة من أداة مواجهة ظرفية إلى جيش دولة ذات سيادة؟ كيف يمكن أن تتحول الإنجازات العسكرية إلى ضمانات سياسية واقتصادية؟ وكيف يمكن أن تُصان هذه المكاسب في ظل بيئة إقليمية متغيرة وصراع مصالح دولي متشابك؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستكون محور النقاشات السياسية والأمنية في السنوات المقبلة، وسيحدد مدى قدرة هذه المؤسسة على البقاء ليس فقط كذكرى تُحتفى بها، بل كواقع متجذر يصنع مستقبل الجنوب.

المحور السادس: التحليل الاستراتيجي الشامل للقوات المسلحة الجنوبية في الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيسها (2025)

تشكل الذكرى الرابعة والخمسون لتأسيس القوات المسلحة الجنوبية محطة مفصلية تستدعي قراءة معمقة للتجربة الممتدة منذ لحظة الاستقلال عام 1967، مرورًا بتقلبات الوحدة والحروب الداخلية، وصولًا إلى مرحلة المقاومة الجنوبية وإعادة التشكيل، ثم ما تلا ذلك من عمليات مكافحة الإرهاب والتحول إلى قوة إقليمية فاعلة هذا المحور يسعى إلى تقديم تشخيص استراتيجي متكامل لواقع هذه القوات، ليس بوصفه مجرد استعراض تاريخي أو سرد للإنجازات، بل باعتباره عملية تحليلية تستند إلى مفاهيم القوة العسكرية الحديثة، وعوامل البيئة الإقليمية والدولية، واحتياجات المجتمع الجنوبي، وتطلعاته نحو بناء دولة أو كيان سياسي مستقر ومستقل القرار.

لقد دخلت القوات المسلحة الجنوبية عقدها السادس في بيئة إقليمية شديدة التعقيد فاليمن، بوصفه مسرحًا للصراع الممتد منذ أكثر من عقد، أصبح ملتقى لمصالح القوى الإقليمية والقوى الدولية وتكمن أهمية الجنوب تحديدًا في موقعه الجيوستراتيجي المطل على أهم الممرات البحرية العالمية، من خليج عدن إلى باب المندب وحتى بحر العرب والمحيط الهندي ومن هنا، فإن أي قراءة لوضع القوات المسلحة الجنوبية ينبغي أن تضع في الاعتبار أنها ليست مجرد قوة محلية، بل فاعل أمني له تأثير مباشر على أمن الطاقة العالمي، وأمن الملاحة الدولية، وتوازن القوى في البحر الأحمر والمحيط الهندي فعند تفحص الواقع الراهن للقوات المسلحة الجنوبية، يتضح أنها استطاعت خلال السنوات الماضية، خاصة منذ 2015، أن تحقق مجموعة من الإنجازات التي شكلت عناصر قوة أساسية فقد تمكنت من تحرير مساحات واسعة من الجنوب من قبضة الميليشيات الحوثية وتنظيم القاعدة وداعش، وأعادت بناء هياكلها العسكرية على أسس حديثة نسبيًا، وشكلت ألوية نوعية مثل قوات الحزام الأمني، النخبة الحضرمية، ودفاع شبوه ألوية العمالقة، إضافة إلى قوات الدعم والإسناد المنتشرة في لحج وأبين والضالع وقوات مكافحة الإرهاب كما استطاعت أن تؤمن حقول النفط والغاز في المسيلة وشبوة إلى حد ما، وأن تحمي المنشآت الحيوية مثل ميناء عدن وميناء المكلا ومنشآت بلحاف ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات تقف أمام تحديات بنيوية تهدد استدامتها إذ تعاني القوات المسلحة الجنوبية من تعدد الولاءات بين التشكيلات، وغياب قيادة أركان موحدة ذات مرجعية سياسية مستقرة، إضافة إلى استمرار الاعتماد المالي والعسكري على التحالف العربي هذا الاعتماد، وإن كان عنصر دعم حاسم في لحظة التأسيس، إلا أنه قد يتحول إلى نقطة ضعف في حال تغيرت التوازنات الإقليمية، أو أعيد ترتيب الأولويات الدولية في اليمن.

ومن أجل تقديم صورة تحليلية متكاملة، يمكن الاستعانة بمقاربة التحليل الرباعي الذي يتيح تفكيك عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات ضمن إطار متصل

تتمثل عناصر القوة في الحاضنة الشعبية الواسعة التي باتت القوات المسلحة الجنوبية تحظى بها بعد سنوات من القتال دفاعًا عن المدن الجنوبية ضد الإرهاب والحوثيين، وفي خبرتها الميدانية المتراكمة التي جعلتها من أكثر القوى اليمنية قدرة على تنفيذ عمليات عسكرية نوعية في بيئات حضرية وريفية وجبلية، وفي امتلاكها بنية لوجستية أساسية تشمل موانئ وقواعد ومعسكرات تم ترميمها أو إنشاؤها من جديد، إضافة إلى شراكتها الاستراتيجية مع التحالف العربي الذي وفر لها التدريب، والأسلحة المتوسطة والثقيلة، والدعم الاستخباراتي.

أما عناصر الضعف فتتجسد في عدم اكتمال الاعتراف السياسي والقانوني بها كقوات نظامية لدولة معترف بها، وفي هشاشة البنية الاقتصادية الداعمة لها حيث لا توجد حتى اللحظة ميزانية دفاع مستقلة جنوبية بل تعتمد الرواتب والتمويل على مخصصات خارجية، وفي تباين العقيدة القتالية بين الوحدات المختلفة بسبب اختلاف مصادر التدريب والانتماء الجغرافي، إضافة إلى أن بعض الوحدات لا تزال تعمل وفق معايير شبه عسكرية أكثر من كونها احترافية كاملة.

وعلى مستوى الفرص، فإن التحولات الجارية في البحر الأحمر وخليج عدن تفتح مجالًا واسعًا أمام هذه القوات لتصبح شريكًا رئيسيًا في تأمين خطوط الملاحة العالمية، سواء عبر اتفاقيات مباشرة مع القوى الكبرى، أو من خلال شراكات متعددة الأطراف في إطار مكافحة الإرهاب والقرصنة وتهريب السلاح كما أن استمرار ضعف الدولة المركزية في صنعاء، وفشل الحكومة الشرعية في فرض سيطرتها، يمنح الجنوب نافذة تاريخية لترسيخ استقلالية أمنية قد تتطور مستقبلًا إلى شكل من أشكال السيادة.

أما التهديدات فهي متعددة الأبعاد فهناك التهديد العسكري المتمثل في محاولات الحوثيين استعادة مواقعهم في شبوة ومأرب وحضرموت، وهناك التهديد الإرهابي من خلال عودة نشاط تنظيم القاعدة في وادي حضرموت وأطراف شبوة، وهناك التهديد السياسي من خلال الضغوط الدولية التي قد تسعى إلى إعادة دمج القوات الجنوبية قسرًا ضمن جيش وطني موحد دون ضمانات حقيقية لحقوق الجنوب، فضلًا عن التهديد الاقتصادي الناتج عن تقلبات أسعار النفط والغاز التي تشكل المورد الأساسي لأي مشروع تمويل مستقبلي لهذه القوات.

إن فهم هذه العناصر جميعًا يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز التحليل العسكري البحت لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فالقوات المسلحة الجنوبية لا تعمل في فراغ، بل هي نتاج بيئة جنوبية شهدت تحولات ديموغرافية ونزوحًا داخليًا واسعًا منذ 2015، كما أنها ترتبط عضوياً بمشروع سياسي أوسع يتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يحاول أن يجعل من هذه القوات ذراعًا عسكرية لمشروعه السياسي هذا الترابط بين العسكري والسياسي يطرح تحديًا إضافيا: هل يمكن لهذه القوات أن تتحول إلى جيش وطني مهني يخدم الجنوب بكل مكوناته بغض النظر عن الانتماء السياسي؟ أم ستبقى قوة مرتبطة بمكون واحد، ما قد يحد من شرعيتها في أعين بقية القوى الجنوبية والشمالية والدولية؟

إن أحد أهم الدروس المستفادة من العقود الماضية هو أن الجيش الجنوبي القديم انهار لأنه كان جيش الحزب وليس جيش الدولة وإذا أرادت القوات المسلحة الجنوبية المعاصرة ألا تكرر الخطأ نفسه، فإن عليها أن تتبنى إستراتيجية إصلاح مؤسسي ترتكز على المهنية، والتدريب الحديث، والانفتاح على الكفاءات الجنوبية كافة، وتحييد الصراع السياسي الداخلي عن المؤسسة العسكرية. هذه الخطوة تتطلب إلى جانب الدعم الإقليمي، إرادة سياسية جنوبية جامعة تضع الأمن فوق المصالح الفئوية.

في الذكرى الرابعة والخمسين، يمكن القول إن القوات المسلحة الجنوبية قد اجتازت مرحلة التأسيس الصعب، ونجحت في ترسيخ نفسها كقوة أمر واقع، لكنها تقف الآن أمام امتحان التحول الاستراتيجي إما أن تتحول إلى جيش وطني محترف قادر على حماية الجنوب وإدارة موارده وتأمين حدوده البحرية، أو أن تبقى قوة انتقالية رهينة للتحالفات المؤقتة والتقلبات الإقليمية هذا التحول لن يتحقق إلا من خلال مشروع وطني دفاعي متكامل يشمل إصلاح التعليم العسكري، توسيع قاعدة الصناعات الدفاعية الخفيفة، إنشاء منظومة متكاملة للأمن البحري والجوي، وإعادة هيكلة منظومة التجنيد بحيث تقوم على الكفاءة لا على الولاءات.

ولعل أهم ما ينبغي التأكيد عليه هو أن القوات المسلحة الجنوبية أصبحت اليوم طرفًا رئيسيًا في معادلة الاستقرار الإقليمي، وأن أي تسوية سياسية مستقبلية في اليمن لن تكون قابلة للحياة ما لم تأخذ في الاعتبار مكانة هذه القوات ودورها في مكافحة الإرهاب وتأمين الملاحة الدولية. إن تجاهل هذا الدور أو محاولة تهميشه لن يؤدي إلا إلى فراغ أمني جديد، قد تستغله التنظيمات المتطرفة أو القوى الإقليمية المناوئة لجنوب مستقر.

المحور السابع: الرؤية المستقبلية والتوجهات الاستراتيجية للقوات المسلحة الجنوبية في ضوء الذكرى الرابعة والخمسين (2025–2040)

عندما تحل الذكرى الرابعة والخمسون لتأسيس القوات المسلحة الجنوبية في عام 2025، فإن هذه المناسبة لا يمكن أن تُختزل في الطقوس الاحتفالية أو الاستعراضات العسكرية، بل هي لحظة مصيرية لإعادة التفكير في مسار هذه المؤسسة وأفقها المستقبلي في ظل عالم يشهد تحولات متسارعة، سواء على مستوى البيئة الإقليمية في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، أو على مستوى المشهد اليمني الداخلي الذي لا يزال يتأرجح بين التسوية والصراع

الانطلاق نحو المستقبل يفرض أولًا قراءة دقيقة للتحديات التي تنتظر الجنوب وقواته المسلحة فاليمن لم يستقر بعد، والصراع بين القوى المتعددة لا يزال مفتوحًا الحوثيون في الشمال يتمددون كلما ضعفت الجبهات، والحكومة اليمنية تعاني من هشاشة مزمنة، والقوى الدولية تعيد ترتيب أولوياتها بين مكافحة الإرهاب وضمان حرية الملاحة وحماية استثماراتها في خطوط الطاقة. في ظل هذه الفوضى، بات الجنوب يُنظر إليه ليس فقط كإقليم غني بالموارد النفطية والغازية والمعدنية، بل كـ نقطة ارتكاز استراتيجية لتأمين التجارة العالمية، مما يجعل القوات المسلحة الجنوبية لاعبًا محوريًا في أي معادلة قادمة.

تتطلب المرحلة المقبلة أن تتجاوز هذه القوات مرحلة المقاومة والتشكيلات المتفرقة، لتدخل طور الجيش الوطني المحترف. ويبدأ ذلك بتوحيد بنيتها الداخلية عبر إنشاء قيادة عامة موحدة للأركان تخضع لسلطة سياسية جنوبية جامعة، بعيدة عن الانقسامات المناطقية أو الولاءات الحزبية يجب أن يكون التعيين في المواقع القيادية قائمًا على الخبرة العسكرية والشهادات الأكاديمية والقدرة الميدانية، لا على التوازنات القبلية أو المصالح الآنية وهذا التوجه نحو المهنية سيعيد الثقة الشعبية والاعتراف الدولي بهذه القوات، ويهيئها للقيام بأدوار تتجاوز الحماية الداخلية إلى المساهمة في الأمن الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، لا بد من التركيز على ثلاثة مسارات استراتيجية متوازية: المسار الدفاعي الداخلي، المسار البحري والإقليمي، والمسار الصناعي–التكنولوجي.

ففي المسار الدفاعي الداخلي، ينبغي للقوات المسلحة الجنوبية أن تواصل عملية تطهير مناطقها من الخلايا الإرهابية، وأن تضع استراتيجية أمنية شاملة تعتمد على الدمج بين الاستخبارات البشرية والتكنولوجيا الحديثة، مثل الطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة الحدودية. إن المعارك السابقة في شبوة وأبين ووادي حضرموت أثبتت أن التنظيمات المتطرفة تعيد إنتاج نفسها كلما تركت فراغًا أمنيًا أو اعتمدت على الحملات الموسمية بدل الاستراتيجيات المستدامة.

أما المسار البحري، فإنه يمثل الركيزة المستقبلية الأهم. فجنوب اليمن يمتلك شريطًا ساحليًا يتجاوز 1200 كيلومتر، ويطل على واحد من أكثر الممرات المائية أهمية في العالم. ومن هنا، فإن بناء قوة بحرية حديثة، تشمل أسطول خفر سواحل مدرب، وزوارق صواريخ سريعة، ووحدات بحرية خاصة، سيضمن للجنوب ليس فقط حماية ثرواته البحرية، بل أيضًا موقعًا تفاوضيًا متقدمًا مع القوى الكبرى. إن الدول الكبرى اليوم، من الولايات المتحدة إلى الصين، تبحث عن شركاء محليين لتأمين هذه الممرات، والقوات المسلحة الجنوبية مؤهلة لتكون ذلك الشريك إذا ما استكملت بنيتها المؤسسية.

أما المسار الصناعي–التكنولوجي، فينبغي أن يتحول إلى أولوية خلال العقد القادم. إن الاعتماد الكامل على الدعم الخارجي، مهما كان قويًا، يضعف استقلال القرار العسكري ومن هنا، ينبغي الاستثمار في بنية صناعات دفاعية خفيفة في الجنوب، تشمل صيانة المدرعات، تصنيع الذخائر الخفيفة والمتوسطة، تطوير أنظمة مراقبة، بل وربما الدخول تدريجيًا في شراكات تكنولوجية لإنتاج الطائرات المسيرة وأنظمة الاتصالات العسكرية الحديثة.

في سياق الرؤية المستقبلية، يظل البعد السياسي هو الأكثر حساسية. فالقوات المسلحة الجنوبية لا يمكن أن تتحول إلى جيش دولة إذا بقيت رهينة التجاذبات السياسية. إن على القيادة الجنوبية أن تدرك أن بناء جيش مهني يعني أيضًا فتح قنوات اندماج مع مختلف المكونات الجنوبية، بما فيها تلك التي لا تتفق سياسيًا مع المجلس الانتقالي الجنوبي. فبدون هذا الشمول، سيبقى الجيش عرضة للانقسامات التي عانى منها سلفه في الثمانينيات، حين أدت الصراعات الحزبية إلى انهياره أمام قوات الشمال عام 1994.

كما أن الاعتراف الدولي لن يأتي من فراغ، بل من خلال سياسة دفاعية منفتحة وشفافة، تقبل الشراكات الإقليمية ولكن لا تتحول إلى أداة لأي طرف خارجي يجب أن يكون الجنوب قادرًا على إثبات أنه يحمي الممرات الدولية لأنه يخدم الأمن العالمي، وليس لأنه منفذ لمصالح طرف إقليمي معين لكن يجب أن تتوسع لتشمل الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، وربما الصين، في إطار توازن إقليمي يحمي استقلال القرار الجنوبي.

إن الذكرى الرابعة والخمسين يجب أن تُستثمر لإعلان مشروع وطني عسكري–أمني يتضمن: إعادة هيكلة كاملة للتشكيلات الحالية، تأسيس مجلس دفاع أعلى، وضع عقيدة عسكرية موحدة، تطوير الأكاديميات والمعاهد العسكرية في عدن والمكلا، تفعيل برامج التدريب الخارجي، ووضع خطة تسليح متدرجة حتى عام 2040 تستهدف بناء قوة قوامها لا يقل عن مئة ألف جندي محترف موزعين على قوات برية وبحرية وجوية وأمنية هذه الرؤية ليست حلمًا بعيد المنال، بل ضرورة فرضتها التجارب الماضية والتحديات المستقبلية.

الخاتمة

بعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيس القوات المسلحة الجنوبية تقف هذه المؤسسة العسكرية اليوم عند منعطف تاريخي حاسم يختزل صيرورة طويلة من التحولات العميقة، تبدأ من مرحلة التأسيس في السبعينيات التي رافقت استقلال الجنوب، مرورًا بعقود الوحدة وما تخللها من إضعاف ممنهج لبنيتها ودورها، ثم مرحلة الانهيار والصراع بعد حرب 1994، وصولًا إلى لحظة الانبعاث الجديد بعد العام 2015، حيث بدأت تتشكل ملامح قوة جنوبية منظمة أعادت للجنوب بعضًا من سيادته الأمنية وقدرته على مواجهة التحديات الإرهابية والعسكرية.

لقد أظهرت هذه القوات خلال السنوات الماضية قدرة استثنائية على التأقلم مع بيئات معقدة، وعلى إعادة إنتاج نفسها في ظل ظروف سياسية واقتصادية وأمنية شديدة الاضطراب فعملياتها العسكرية الناجحة ضد تنظيم القاعدة وداعش، وحملاتها الأمنية لحماية عدن والمكلا وشبوة ولحج والضالع، وانخراطها في حماية الممرات البحرية الاستراتيجية، جعلتها ليست مجرد قوة محلية، بل فاعلًا محوريًا في الأمن الإقليمي والدولي.غير أن هذا النجاح لا يعني اكتمال مشروعها، بل يكشف في الوقت نفسه عن تحديات هيكلية لا تزال قائمة، أبرزها غياب الاعتراف الدولي الكامل، وتعدد التشكيلات، واستمرار الاعتماد على الدعم الخارجي.

إن القراءة الأكاديمية لمسار هذه القوات تبيّن أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لبناء مؤسسة دفاعية مستقرة، وأن الحاجة الملحة اليوم تكمن في استكمال عملية التحول من تشكيلات مقاومة متفرقة إلى جيش وطني محترف يستند إلى عقيدة عسكرية موحدة، وهيكل قيادة راسخ، واستراتيجية دفاعية بعيدة المدى تربط بين الأمن الداخلي وحماية الحدود البحرية والمصالح الإقليمية وهذا لن يتحقق إلا عبر مشروع سياسي متكامل يضع الأمن كركيزة أساسية لبناء دولة جنوبية مستقلة القرار أو كيان ذي سيادة ضمن أي صيغة سياسية مستقبلية.

لقد كشفت المحاور السابقة عن عناصر القوة التي تتمتع بها هذه القوات مثل الحاضنة الشعبية، الخبرة الميدانية، الدعم الإقليمي، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وعن نقاط الضعف مثل هشاشة التمويل، تعدد المرجعيات، غياب العقيدة الموحدة كما أبرزت الفرص المتاحة أمامها وركزت على الشراكات الدولية التحولات في الأمن البحري العالمي، حاجة المجتمع الدولي إلى شريك محلي موثوق، والتهديدات المحدقة الإرهاب المتجدد، الضغوط السياسية الدولية، الأطماع الإقليمية، وعدم الاستقرار الاقتصادي.

إن الذكرى الرابعة والخمسين ليست نهاية الطريق، بل بداية مرحلة جديدة تتطلب رؤية استراتيجية حتى عام 2040، تستند إلى إصلاح مؤسسي شامل، وتوطيد العلاقات مع الحلفاء الإقليميين والدوليين دون ارتهان، وبناء قاعدة اقتصادية دفاعية قادرة على تمويل الجهد العسكري بعيدًا عن الأزمات المالية المؤقتة كما أن هذه المرحلة تفرض تعزيز العلاقة بين الجيش والمجتمع الجنوبي عبر برامج إعادة تأهيل المقاتلين السابقين، وتحقيق العدالة الانتقالية، وضمان تمثيل عادل لكل المحافظات الجنوبية في البنية العسكرية.

وفي المحصلة، يمكن القول إن القوات المسلحة الجنوبية نجحت في تثبيت حضورها كحائط صد أمام الفوضى والإرهاب، وباتت أحد أهم عوامل التوازن في جنوب اليمن، لكنها أمام اختبار حقيقي إما أن تتحول إلى جيش محترف يمثل الجنوب بكل مكوناته ويحظى باعتراف إقليمي ودولي، أو أن تبقى قوة مرحلية معرضة للتجاذبات والمساومات. إن نجاحها في الخيار الأول سيعني ليس فقط حماية الجنوب، بل المساهمة في أمن البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، أي في حماية شريان التجارة العالمية برمته.

وبذلك، فإن هذه الدراسة تقدم خلاصة مفادها أن مستقبل القوات المسلحة الجنوبية مرهون بقدرتها على الموازنة بين الموروث التاريخي، والاحتياجات الراهنة، والتطلعات المستقبلية. فإذا ما استطاعت أن تتبنى الإصلاحات البنيوية المطلوبة، وأن توظف إنجازاتها العسكرية في إطار سياسي–اقتصادي متكامل، فإن الذكرى الخامسة والخمسين لن تكون مجرد احتفال، بل إعلانًا لولادة جيش دولة متكاملة الأركان، يشكل ضمانة لاستقرار الجنوب وأمن المنطقة برمتها

قائمة المراجع والمصادر

1- الخمّار عبد القادر عمر ناصر .(2024) .ذكرياتي مع القوى الجوية والدفاع الجوي بعد الاستقلال .شفيلد – بريطانيا.

رابط المصدر https://www.aden-city.net/news/76173

2- القوات المسلحة الجنوبية بين الماضي والحاضر 1967-2024 "دراسة توثيقية لمركز الأحقاف للدراسات الاستراتيجية والإعلام"

رابط المصدر https://alahgaf.net/?p=12920

3- مركز الجزيرة للدراسات .(2019–2024) .انتشار التشكيلات الإماراتية في الجنوب اليمني.

رابط المصدرhttps://studies.aljazeera.net/en/node/4391

4- الأمم المتحدة – فريق الخبراء المعني باليمن .(2023) .التقرير النهائي لفريق الخبراء .نيويورك :مجلس الأمن الدولي.

رابط المصدر https://press.un.org/en/2023/sc15528.doc.htm

5- سكاي نيوز عربية (2022) .سبتمبر .(القوات الجنوبية تكبّد القاعدة خسائر كبيرة في أبين).

رابط المصدر https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1736714

6- العربي الجديد (2023) .ديسمبر التحالف العربي وإعادة بناء الجنوب عسكريًا.

رابط المصدر https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%8

7- الشرق الأوسط (2024) .يوليو .القوات المسلحة الجنوبية :بين واقع اليوم ورهانات المستقبل.

(يُنصح بالرجوع إلى أرشيف الصحيفة للمقال الكامل)

8- المجلس الانتقالي الجنوبي .(2019–2024) .البيانات الرسمية لقوات الحزام الأمني والنخبة الحضرمية.

رابط الموقع الرسمي http://stcaden.com

9- عدن تايم .(2024) .تغطيات ميدانية عن عمليات مكافحة الإرهاب.

رابط نموذج https://www.aden-tm.net/news/302364

10-هيومن رايتس ووتش .(2022) .التقرير العالمي :اليمن.

رابط التقرير https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/yemen

الفهرس

المقدمة 2

المحور الأول: النشأة التاريخية وتطور القوات المسلحة الجنوبية (1967–1990) 4

المحور الثاني: التحولات الكبرى بعد الوحدة اليمنية وانعكاساتها على القوات المسلحة الجنوبية (1990–2011) 7

المحور الثالث: صعود المقاومة الجنوبية وإعادة تشكيل القوات المسلحة الجنوبية (2012–2017) 9

المحور الرابع: مرحلة الاستعادة والمواجهة – المحطات العسكرية الكبرى (2012–2022) 11

المحور الخامس: الذكرى 54 لتأسيس القوات المسلحة الجنوبية – بين الرمزية والاستراتيجية (2025) 15

المحور السادس: التحليل الاستراتيجي الشامل للقوات المسلحة الجنوبية في الذكرى الرابعة والخمسين لتأسيسها (2025) 18

المحور السابع: الرؤية المستقبلية والتوجهات الاستراتيجية للقوات المسلحة الجنوبية في ضوء الذكرى الرابعة والخمسين (2025–2040) 21

الخاتمة 23

قائمة المراجع والمصادر 25

الفهرس 26

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME